مجلة الإقتصاد الزراعى والعلوم الإجتماعية

موقع المجلة: www.jaess.mans.edu.eg
متاح على: www.jaess.journals.ekb.eg

تقييم سياسات إصلاح الميزان التجارى فى هونج كونج

أحمد على مرسى سليمان حجاب*[1] و عبدالرحيم أحمد الشحات البحطيطى [2]

[1] كلية الدراسات الآسيوية العليا قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية
[2] كلية التكنولوجيا والتنمية - جامعة الزقازيق

Cross Mark

الملخص

إن قوة اقتصاد الدولة هي من عوامل نجاحها وتقدمها بين الدول،لأنها تصب في مصلحة الفرد أولاً وأخيراً، فكلما وجد نمو في الاقتصاد تحسن المستوى المعيشي للفرد،ولكي يتحقق ذلك لا بد من أن تتبع الدولة سياسات اقتصادية ناجحة،ويقصد بالسياسة الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات والقرارات التي تتخذها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وضعتها نحو دعم النمو الاقتصادي،وتثبيت الأسعاروخلق فرص العمل وتعزيز الصادرات وتحريرالتجارة وغيرها من الأهداف الأخرى،ولا يكون ذلك إلا من خلال وسائل وأدوات تستخدمها لتحقيق هذا المنهج الذي تتبعه في السلوك الاقتصادي،هناك أدوات كثيرة تتحكم بها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية،وتحقيق النموالاقتصادي،والحد من الفقر،والتوازن في السوق المحلي للدولة،ونذكرمنها الضرائب بتحديد نسبة الضريبة على المنشآت،والمبيعات والأفراد،وكذلك الإعفاء الضريبي وغيره،والمنشآت الاقتصادية التابعة للحكومة،بعض الدول تلجأ إلى خصخصة هذه المشاريع،والتحكم في نفقات الدول،وأسعارصرف عملة الدولة،والتحكم بالفائدة المصرفية،والتحكم بالرسوم الجمركية،والإعفاءات الجتعد التجربة الاقتصادية فى هونج كونج من أهم التجارب فى العالم ، والتى قامت بتطبيق للسياسات اقتصاد السوق الحر والمفتوح،ووضع خطط للحكومة لتعزيز النمو الاقتصادي،واستحوذت هذه التجربة على اهتمام العديد من الدول النامية أملا منها فى جعل هذه التجربة نموذجا يحتذى به من آجل تحقيق معدلات معقولة فى النمو الاقتصادى تنعش به اقتصاداتها،ويعد اقتصاد هونج كونج هواقتصاد رأس مالي ضخم يعتمد على الخدمات، مركية،وتخفيض رسوم الاستيراد،والتحكم بالإئتمان الم فأنها تهدف بالدرجه الأولى الى تضييق الدور الاقتصادي للدوله،وإعطاء المبادره والأولويه فى التوجه للقطاع الخاص،وتقديم التسهيلات والإمتيازات والمزايا الضريبيه والماليه صرفي،وهى من أعظم تجربة في اقتصاد عدم التدخل الرأسمالي.

الكلمات الداله : الميزان التجارى ،اقتصاد الدولة ،تحسن المستوى المعيشى ، سياسات اقتصادية ، خلق فرص عمل والصادرات

المقدمـة

تتضح أهمية سياسات الإصلاح الاقتصادي التى تبنتها الدول الناشئة منذ نهاية ثمانينات وبداية تسعينيات القرن الماضى ،التي يجري تناولها من قبل العديد من الباحثين والكتاب والمفكرين،ومن جوانب عديده، وبخاصة في منتصف الثمانينات من القرن الماضي وتسارعت في التسعينات منه، وفي الألفيه الثالثه التي نعيشها الأن، وقد يختلف المحللون فيما اذا كان يمثل "إصلاحا" اقتصاديا حقيقيا أولا يمثله،ولكن لاخلاف من أنه يمثل تطورا هاما في العلاقات الاقتصاديه بين الدول الناميه والبلدان المتقدمه،وتناولته مدارس فكريه واقتصاديه متنوعه ركزت وتركز على جوانب محدده في توجهات الدول الناميه المختلفه ومنها بلداننا العربيه "حيث يشير معظم الكتاب والباحثين إلى أن تطبيقات الإصلاحات الاقتصاديه الليبراليه، تختلف من بلد لأخر، طبقا لاختلاف التطبيقات لها، ففي البلدان العربيه، تختلف عنها في بلدان شرق آسيا وجنوبها، وهي تختلف أيضا عنها في بلدان أمريكا اللاتينيه، وأساس هذا الاختلاف، هو في التباينات التاريخيه والبنيويه، وفي تباين الأنماط الاقتصاديه الاجتماعيه والثقافيه والدينيه وتباين العوامل السياسيه في البرامج المتبعه للإصلاح الاقتصادي وفي أنماط الأسواق وفي الأساليب والوسائل المتبعه في التنفيذ" التي تتعاطى مع فلسفة وأهداف الإصلاحات الاقتصاديه التي تعتمد على اقتصاد السوق، التي يتبناها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، باعتبارالإصلاح الاقتصادي،أي "التحول من اقتصاد قائم على التخطيط المركزي الى اقتصاد تحكمه حرية السوق"،والسوق وآلياته هي التي تحدد نشاط الاقتصاد، بصرف النظرعن حجم وعمق المراحل الزمنيه والتكاليف التي يتبناها هذا البلد النامي أو ذاك، فأنها تهدف بالدرجه الأولى الى تضييق الدور الاقتصادي للدوله،وإعطاء المبادره والأولويه في التوجه للقطاع الخاص،وتقديم التسهيلات والإمتيازات والمزايا الضريبيه والماليه والتجاريه لتحقيق أهدافه بالإضافه إلى جذب الرأسمال الأجنبي[(i)].

تعتبر التجربة الاقتصادية فى هونج كونج من أهم التجارب فى العالم ، والتى قامت بتطبيق للسياسات اقتصاد السوق الحر والمفتوح،ووضع خطط للحكومة لتعزيز النمو الاقتصادي،واستحوذت هذه التجربة على اهتمام العديد من الدول النامية أملا منها فى جعل هذه التجربة نموذجا يحتذى به من آجل تحقيق معدلات معقولة فى النمو الاقتصادى تنعش به اقتصاداتها،ويعد اقتصاد هونج كونج هواقتصاد رأس مالي ضخم يعتمد على الخدمات، ويتميز بأسعارالضرائب المنخفضة والتجارة الحرة، كما تستعمل عملة دولار هونج كونج، والتي تعد من أهم وأكثرعملة متداولة في العالم، وهى من أعظم تجربة في اقتصاد عدم التدخل الرأسمالي[(2)].

مشكلة البحث

حققت هونج كونجتطور سريعا ومرتفعا فى سياسات الإصلاح والتنمية خلال العقود الأخيرة،والتى أدت بدورها إلى ارتفاع النموالاقتصادى الهائل ورفع مستوى معيشة الفرد والرفاهية والنهوض باقتصادها واستغلال ذلك الاستغلال الأمثل ،ولذا كانت التجارة الخارجية الشريان الأول للتنمية الاقتصادية في هونج كونج، والرافد الذي يتوقف لوضع التنمية الاقتصادية في هونج كونج في مكان ملائم لتحقيق الإشباع والرفاهية لشعبها وتعتب التنميةا لاقتصادية هدفا تسعى إليه معظم الدول فعملية شاملة تمسكافة جوانب الحياة منها الاقتصادية والاجتماعية.

تحتاج عملية التنمية إلى تحقيق شروط مسبقة كأنتتوفر للدولة مصادر مالية كافية لتلبية احتياجاتها منتمويل الاستثماروالإنتاج، وإن اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها تعاني مشكلة في تمويل التنمية الاقتصادية، حيث تسعى الدول إلى إعادة هياكل اقتصادها الوطني وبناء استراتيجية تنموية ولأنها الركيزة الأساسية لكلنم و اقتصادي وبالتالي زيادة الدخل الوطني وخلق فرص عملجديدة وتحسين مستوى المعيشة للمجتمع، ولقد اعتبر تمويل التنمية الاقتصادية منأهمالمعوقات التي تعمل أحياناعلى فشل السياسات الاقتصادية الإنمائية في الدول،وتكمن مشكلة الرسالة فى محاولة الإجابة عن التساؤل الآتى :

ما تقييم سياسات إصلاح الميزان التجارى فى هونج كونج؟

أهمية البحث

تعتبر هذه الدراسة أهميتها من مكانة وأهمية سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي في تحقيق التنمية بصفة عامة وكونها تعالج جانبا مهما من جوانب التنمية الاقتصادية من خلال تسليط الضوء على دور سياسات الإصلاح الاقتصادي المنتهجة من قبل هونج كونج في تحقيق التنمية الاقتصادية ،وكذا التعرف على سياسة الإصلاح الاقتصادي المعتمدة في هونج كونج خلال الفترة "(2000-2019"،وكذلك تحليل دور سياسات الإصلاح الاقتصادى فى تحقيق التوازن فى الميزان التجارى فى هونج كونج ، ويعد تدخل الدولةف يالحياة الاقتصادية يتطلبمراعاة عدة معايير،وتحاول جميع الدول المتقدمة والنامية اتخاذ العديد من التدابير والخطوات بهدف إصلاح الأوضاع الاقتصادية بها والتى من شأنها إحداث تطور فى الجوانب الاقتصادية المختلفة والت تؤثرفي التوازن الاقتصادي،هذابالإضافة إلى الآثار التي تنتجه االإيرادات على النشاط

*الباحث المسئول عن التواصل
البريد الالكترونى: sayedkh08@gmail.com
DOI: 10.21608/jaess.2021.204631

الاقتصادي الوطني ولهذا الإصلاح الاقتصادى ليسغ ايةبحد ذاته،بل هو وسيلة يفترض تفاعلهامع الحالةالاقتصادية للبلاد،ومن هنا يمكن إيجاز أهمية البحث في أهميةقيام الدولةبتنفيذ سياسات إصلاح اقتصاديللتأثير في الحياة الاقتصادية للبلاد وبم ايتلائممع تحقيق توازن الاقتصاد الوطنى الداخلى والخارجى.

أهداف البحث

تهدف الرسالة إلى التعرف على :

1- التعرف على مفاهيم الإصلاح الاقتصادى وتطورات الوضع الاقتصادى فى هونج كونج .

2- التعرف على مفاهيم السياسات الاقتصادية المنتهجة في الدول النامية ودورها فى تحقيق التنمية الاقتصادية .

3- التحليل الاقتصادى والقياسى لمؤشرات التنمية الاقتصادية فى هونج كونج.

4-قياس تأثيرسياسات الإصلاح الاقتصادى على الميزان التجارى فى هونج كونج.

5- تسليط الضوء على أهمية الإصلاحات الاقتصاديه لمعالجة الخلل في الهياكل الاقتصاديه الغير متطوره في البلدان الناميه.

تساؤلات البحث

1- ماهى مقومات هونج كونج الاقتصادية ؟

2- ما دور سياسات الإصلاح الاقتصادى وأثرها على الميزان التجارى فى هونج كونج؟

3- ماهي السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومة فى هونج كونج؟

فروض البحث

تبنت الدراسة عدة فروض لتثبت مدى صحتها من خلال الفروض التالية :

1- توجدعلاقة ارتباطية طردية بين الميزان التجارى وبعض المتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلى الإجمالى - الصادرات السلعية - الواردات السلعية) .

2- توجد علاقة ارتباطية طردية بين معدل النمو الاقتصادى ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالى فيهونج كونج.

3- يوجد أثرإيجابى لسياسات الإصلاح الاقتصادى على زيادة الصادرات السلعية فى هونج كونج.

4- يوجد أثرإيجابى لسياسات الإصلاح الاقتصادى على تخفيض الواردات السلعية فى هونج كونج .

5- يوجد أثرإيجابى لسياسات الإصلاح الاقتصادى لتحسين رصيد الميزان التجارى فى هونج كونج .

حدود البحث

- **الحدود المكانية :** تقتصر الدراسة في تطبيقها على دولة هونج كونج.
- **الحدود الزمانية :**تعتمد الدراسة على جمع وتحليل بيانات عن تجربة هونج كونج التنموية خلال "2000-2019".

منهج البحث

يعتمد الباحث على :

ا-**المنهج الاستنباطى** فى وصف الأوضاع الاقتصادية فى هونج كونج بشكل عاموعن واقعالإصلاح الاقتصادى ومؤشراتهوكذلكالتركيزعلىواقعالميزان التجارى فى هونج كونج ومؤشرات تطوره

ب - **المنهج التحليلى**سوف تستخدم نموذجاًقياسياً للتعرف على تقييم سياسات إصلاح الميزان التجارى فى هونج كونج باستخدام برنامج "Eviews"لتحليل العلاقة بين أثر دالة الواردات والصادرات على الميزان التجارى فى هونج كونج ويتم التعبير عن المتغيرالمستقل بالرمز "x"فى حين تأتى المتغيرات التابعة ويتم التعبير عنه بالرمز "y"،وتعتمد بيانات الرسالة على مايلى "المراجع العربية والأجنبية المختلفة (الرسائل - الكتب- الدوريات - التقارير) ،التقارير السنوية لبيانات نشرات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ،الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت).

تاسعا : خطة البحث

تمهيد : الإطار العام للبحث .

الفصل الأول : الإطار النظرى للإ صلاح الاقتصادى

الفصل الثانى: سياسات الإصلاح الاقتصادى فى هونج كونج

الفصل الثالث: التحليل القياسى لأثر دالة الوارداتعلى الميزان التجارى في هونج كونجخلال الفترة من 2000-2019 .

الفصل الرابع: التحليل القياسى لأثر دالة الصادرات على الميزان التجارى في هونج كونجخلال الفترة من 2000-2019 .

- ملخص الرسالة باللغة العربية
- ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية
- النتائج والتوصيات

نستطيع أن نستنتج مدي تأثيرها علي الاقتصاد الكلى،الناتج المحلي الإجمالي يمثل القيمة النهائية لمجموعة السلع والخدمات التي ينتجها النشاط الاقتصادي بأسعارالسوق خلال فترة معينة غالباً ما تكون سنة ،فالناتج المحلي الإجمالي يشير إلي حجم السوق المحلي والبنية الاقتصادية في الدولة ،ويتضح من جدول رقم (1) وشكل (1) تطور إجمالى الناتج المحلي بهونج كونج خلال الفترة (2000-2019)

جدول1.تطور أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة بالميزان التجارى بهونج كونج خلال الفترة (2000-2019)

السنوات	الأهمية النسبية للتجارة من إجمالى الناتج المحلى	قيمة واردات الخدمات التجارية بالمليار الدولار	قيمة واردات السلع بالمليار الدولار	قيمة واردات السلع والخدمات التجارية بالمليار دولار	قيمة الناتج المحلي بالمليار دولار	قيمة واردات الخدمات بالمليار دولار	قيمة الاستثمار الأجنبي المباشربالمليار
2000	247.7	44.39	164.28	208.67	171.67	44.5	70.5
2001	240.8	43.91	156.02	199.93	169.4	44.0	31.29
2002	256	43.99	162.02	206.01	166.35	44.1	6.75
2003	292.5	43.26	185.29	228.55	161.38	43.4	18.57
2004	326.8	50.13	218.69	268.82	169.1	50.3	22.19
2005	342.7	56.11	243.81	299.92	181.57	56.3	40.96
2006	359.2	63.55	273.06	336.61	193.54	63.7	44.9
2007	362.1	68.58	303.17	371.75	211.6	68.7	62.12
2008	376.7	72.47	329.2	401.67	219.28	72.6	67.04
2009	348.4	60.98	303.34	364.32	214.05	61.1	54.28
2010	404.8	70.25	385.61	455.86	228.64	70.4	82.71
2011	421.9	74.12	445.14	519.26	248.51	74.3	96.14
2012	430.6	76.47	487.31	563.78	262.63	76.6	74.89
2013	442.6	75.05	534.13	609.18	275.7	75.2	76.86
2014	426	73.81	546.52	620.33	291.46	74.0	129.85
2015	389.4	73.93	524.6	598.53	309.38	74.1	181.05
2016	371.8	74.32	518.25	592.57	320.84	74.5	133.26
2017	376.8	77.56	563.39	640.95	341.24	77.7	125.72
2018	376.9	81.48	600.4	681.88	361.69	81.6	97.04
2019	352.8	78.89	563.91	642.8	366.03	78.9	53.17
المتوسط	357.32	65.16	375.41	440.57	243.2	65.30	73.46
الانحراف المعيارى	59.6	13.34	158.18	170.68	69.01	13.34	44.09
الحد الأدنى	240.85	43.26	156.02	199.93	161.38	43.39	6.75
الحد الأقصى	442.62	81.48	600.4	681.88	366.03	81.64	181.05

المصدر: البنك الدولى عام 2020

حيث بلغ إجمالى الناتج المحلي بهونج كونج عام 2000 حوالى 171,67مليارودولار هونج كونج فى حين بلغ حوالى 366,03 مليارودولار هونج كونج عام 2019 بمعدل زيادة حوالى 54.4 % وبلغ متوسط إجمالى الناتج المحلي خلال الفترة حوالى 243,2مليار دولار هونج كونج وبلغ الانحراف المعيارى حوالى69,01مليار دولار هونج كونج فى حين بلغ الحد الأدنى للناتج المحلي الإجمالى بهونج كونج حوالى 161,38مليار دولار هونج

كونج عام 2003،فى حين بلغ الحدالأقصى الناتجالمحليلإجمالى الناتج المحلى بهونج كونج حوالى 366,03مليار دولار هونج كونج عام 2019 ارتفاع الناتج المحلى الاجمالى هونج كونج بمقدار 57,1% اى أن الناتج المحلي هونج كونج يزداد بمعدلات متزايدة وهذا يعكس درجة التنمية الاقتصادية فى هونج كونج مما يؤدى إلى زيادة معدلات الاستهلاك والادخارالمحلى،وهذا يعكس مدى درجة التقدم نحو الإصلاح الاقتصادى بهونج كونج مما أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي إجمالي .

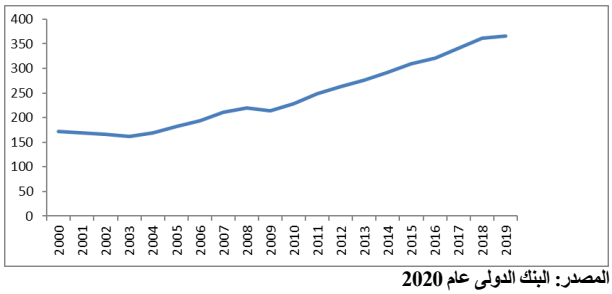

المصدر: البنك الدولى عام 2020

شكل 1.تطور الناتج المحلى الإجمالى بهونج كونج خلال الفترة (2000-2019)

5- تطورالأهمية النسبية لإجمالى الواردات من السلع والخدمات من إجمالى الناتج المحلى فى هونج كونج

يتضح من جدول رقم (2) وشكل رقم (2) تطورالأهمية النسبية لإجمالى الواردات من السلع والخدمات من اجمالى الناتج المحلى بهونج كونج خلال الفترة (2000-2019)

جدول 2.تطور أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة بالميزان التجارى بهونج كونج خلال الفترة (2000-2019)

السنوات	الأهمية النسبية لإجمالى واردات السلع والخدمات من إجمالى الناتج المحلى	صافىالتدفقات(سنوات المائة وعلاقتبالأسعار الجارية للدولار الأمريكى)	معدل التضخم لأسعار المستهلك	سعر الفائدة	سعر الصرف	الأهمية النسبية لإجمالى الواردات من السلع والخدمات من الناتج المحلى
2000	121.623	1.4-	3.7-	4.5	7.79	32.0
2001	118.079	1.5-	1.7-	4.5	7.80	30.2
2002	123.92	1.5-	3.0-	4.8	7.80	31.3
2003	141.679	1.4-	2.7-	4.9	7.79	31.5
2004	159.065	1.5-	0.3-	5.0	7.79	31.1
2005	165.236	1.6-	0.8	4.9	7.78	33.3
2006	174.023	1.6-	2.0	5.2	7.77	33.4
2007	175.737	1.8-	2.0	5.1	7.80	32.1
2008	183.242	2.4-	4.3	4.9	7.79	31.2
2009	170.262	2.1-	0.6	5.0	7.75	29.7
2010	199.448	2.3-	2.3	5.0	7.77	29.8
2011	209.002	2.5-	5.3	5.0	7.78	28.0
2012	214.719	2.6-	4.1	5.0	7.76	26.4
2013	221.01	2.7-	4.3	5.0	7.76	24.6
2014	212.885	2.6-	4.4	5.0	7.75	24.0
2015	193.508	2.9-	3.0	5.0	7.75	23.9
2016	184.734	2.7-	2.4	5.0	7.76	23.8
2017	187.909	2.6-	1.5	5.0	7.79	23.1
2018	188.573	2.9-	2.4	5.0	7.84	21.8
2019	175.525	2.7-	2.9	5.0	7.84	20.7
المتوسط	176.0	2.2-	1.6	4.9	7.78	28.1
لانحرافالمعيارى	30.7	0.6	2.6	0.2	0.03	4.1
الحد الأدنى	118.1	2.9-	3.7-	4.5	7.75	20.7
الحد الأقصى	221.0	1.4-	5.3	5.2	7.84	33.5

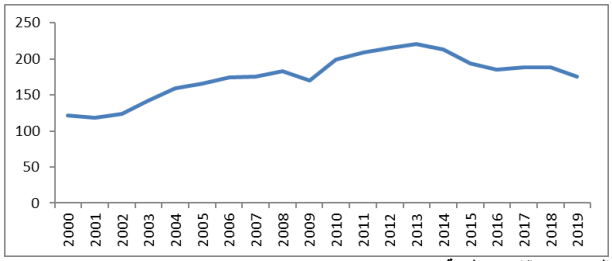

المصدر : بيانات جدول رقم (2)

شكل 2.الأهمية النسبية لإجمالى الواردات من السلع والخدمات من إجمالى الناتج المحلى فى هونج كونج خلال الفترة (2000-2019)

حيث بلغت الأهمية النسبية لإجمالى الواردات من السلع والخدمات من إجمالى الناتج المحلى بهونج كونج عام 2000 حوالى 121,6 % فى حين بلغ عام 2019حوالى 175,5% بمعدل زيادة حوالى 41% وبلغ متوسط الأهمية النسبية لإجمالى الواردات من السلع والخدمات من إجمالى الناتج المحلى بهونج كونج خلال الفترة حوالى 176% وبلغ الانحراف المعيارى حوالى 30,7% وبلغ الحد الأدنى الأهمية النسبية لإجمالى الواردات من السلع والخدمات من إجمالى الناتج المحلى حوالى 118% عام 2001فى حين بلغ الحد الأقصى للأهمية النسبية لإجمالى الواردات من السلع والخدمات من إجمالى الناتج المحلى بهونج كونج حوالى 221% عام 2013 ،وهذا يعكس أن الإصلاح الاقتصادى أدى إلى رفع فى الأهمية النسبية لإجمالى الواردات من السلع والخدمات من إجمالى الناتج المحلى بهونج كونج 56% وهذا يرجع إلى أهمية الصادرات من السلع والخدمات فى خفض العجز فى الميزان التجارى هونج كونج مما يعكس التنمية الاقتصادية بهونج كونج .

النتائج والمناقشات

1- بلغتالواردات من السلع والخدماتعام 2000 حوالى 208,67 ملياردولار فى حين بلغت الواردات من السلع والخدمات حوالى 642,5 مليار دولار عام 2019 بمعدل زيادة حوالى 67,5% وبلغ متوسط الواردات من السلع والخدمات بهونج كونج خلال الفترة حوالى 440,6مليار دولار وبلغ الانحراف المعيارى حوالى 170,7 ملياردولار وبلغ الحد الأدنى للواردات من السلع والخدمات بهونج كونج حوالى 199,9مليار دولارعام 2001 ، فى حين بلغ الحد الأقصى للواردات من السلع والخدمات بهونج كونج حوالى 681,9مليار دولار عام 2018 ،وهذا يعكس ان التنمية الاقتصادية بهونج كونج أدت إلى ارتفاع الواردات من السلع والخدمات بمقدار 68% .

2- بلغ إجمالى الناتج المحلي بهونج كونج عام 2000 حوالى 171,67ملياردولار هونج كونج فى حين بلغ حوالى 366,03 ملياردولار هونج كونج عام 2019 بمعدل زيادة حوالى 54.4 % وبلغ متوسط إجمالى الناتج المحلي خلال الفترة حوالى 243,2مليارد ولارهونج كونج وبلغ الانحراف المعيارى حوالى69,01مليار دولار هونج كونج فى حين بلغ الحد الأدنى للناتج المحلي الاجمالى بهونج كونج حوالى 161,38مليار دولار هونج كونج عام 2003 ، فى حين بلغ الحد الأقصى الناتج المحلي لإجمالى الناتج المحلى بهونج كونج حوالى 366,03مليار دولار هونج كونج عام 2019 ارتفاع الناتج المحلى الإجمالى هونج كونج بمقدار 57,1% اى أن الناتج المحلي هونج كونج يزداد بمعدلات متزايدة وهذا يعكس درجة التنمية الاقتصادية فى هونج كونج مما يؤدى إلى زيادة معدلات الاستهلاك والادخارالمحلى ،وهذا يعكس مدى درجة التقدم نحو الإصلاح الاقتصادى بهونج كونج مما أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي إجمالي .

3- تطور سعر الصرف بهونج كونج خلال الفترة (2000-2019) حيث بلغ سعر الصرفبهونج كونج عام 2000 حوالى 7,79وحدة عملة هونج كونج فى حين بلغ حوالى 7,84وحدة عملة هونج كونج عام 2019 بمعدل زيادة حوالى 0,63 % وبلغ متوسط سعر الصرفحوالى 7,78 وحدة عملة هونج كونج وبلغ الانحراف المعيارى حوالى 0,03وحدة عملة هونج كونج، فى حين بلغ الحد الأدنىلسعر الصرف بهونج كونج حوالى 7,75 وحدة عملة هونج كونج عام 2009 ، فى حين بلغ الحد الأقصىلسعر الصرف بهونج كونج حوالى 7,84 هونج كونج عام 2019 ارتفاع سعر الصرف هونج كونج بمقدار 0,63%

4- تطور معدل التضخم بهونج كونج خلال الفترة (2000-2019) حيث بلغ عام 2000 حوالى -3,7 % فى حين بلغ عام 2019حوالى 2,9% بمعدل تزايد بلغ حوالى 249% وبلغ متوسط معدل التضخم بهونج كونج خلال الفترة حوالى 1,6% وبلغ الانحراف المعيارى حوالى2,6 % وبلغ الحد الأدنى لمعدل التضخم حوالى -3,7% عام 2000فى حين بلغ الحد الأقصى لمعدل التضخم بهونج كونج حوالى 5,3% عام 2011 .

5- بلغت الأهمية النسبية لإجمالى الواردات من السلع والخدمات من إجمالى الناتج المحلى بهونج كونج عام 2000 حوالى 121,6 % فى حين بلغ عام 2019حوالى 175,5% بمعدل زيادة حوالى 41% وبلغ متوسط الأهمية النسبية لإجمالى الواردات من السلع والخدمات من إجمالى الناتج المحلى بهونج كونج خلال الفترة حوالى 176% وبلغ الانحراف المعيارى حوالى 30,7% وبلغ الحد الأدنى الأهمية النسبية لإجمالى الواردات من السلع والخدمات من إجمالى الناتج المحلى حوالى 118% عام 2001فى حين بلغ الحد الأقصى للأهمية النسبية لإجمالى الواردات

من السلع والخدمات من إجمالى الناتج المحلى بهونج كونج حوالى 221% عام 2013.

التوصيات

1- تبني الحكومات لسياسات تحمل في طياتها أساليب دعم التنمية الاقتصادية.
2- القضاء على الفساد بمختلف انواعه (الاداري، المالي، الاخلاقي .... الخ).
3- تصحيح الخلل الكبير في توزيع الثروة الوطنية والقومية في تجربتها التنموية.
4- اصلاح كافة التشريعات والسياسات والإجراءات التي تسهم في التعاون الاقتصادي.
5- إعطاء اهمية قصوى للتنمية البشرية.

المراجع

إبراهيم البيومى غانم، أسرار الوصفة الماليزية ، المركز القومى للبحوث الجنائية، القاهرة ، مصر ،2008.

إبراهيم شحاته، وصيتي لبلادي (التحدي الأعظم – السكان – التعليم- انطلاقة القطاع الخاص)، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، 1999.

إبراهيم على عبدالله أنور العجارومة، مبادئ المالية العامة، عمان، دار الصفاء،2000.

أحمد الغندور، تطوير القطاع العام-أوراق اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية و المالية، القاهرة، مارس1993.

أحمد صقر عاشور،التحول الى القطاع الخاص _تجارب فى خصخصة المشروعات العامة، سلسلة بحوث ودراسات رقم ، 344 المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1996.

أحمد عبده محمود، النقديون والسياسات النقدية، المجلة العلميه للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 2، 1982.

أسعد السعدون،الإصلاح الاقتصادي، المفاهيم، المتطلبات مقالة منشورة على الموقع الإلكترونى /2013/03،ص 03 ،تاريخالإطلاع 2 www.bibalex.org/arfiar/document/fixcom.htm.

أسعد السعدون، الإصلاح الاقتصادى، المفاهيم، المتطلبات مقالة منشورة على الموقع الإلكترونى /2013/03،ص 03 ،تاريخالإطلاع 2 www.bibalex.org/arfiar/document/fixcom.htm

إكرام عبد الرحيم ،التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادى العربى، العمولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولى، القاهرة،2002.

إيهاب الدسوقى: الإصلاح الاقتصادى والإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية مع دراسة حالة التجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة،1995.

بدائل السياسات البديلة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى من مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية ا/ ريم سليم .

بروفسور خليل حسين:موقع خاص للدراسات والابحاث الاستراتيجية, الفصل السادس, سياسات التصحيح الهيكلى،من كتاب السياسات العامه، دار المنهل اللبنانى، بيروت، 2006.

بشير حمدوش، مشكلات التصحيح والتنمية في المغرب، ورقة قدمت إلى : مؤتمر التصحيح والتنمية في البلدان العربية، البنك الدولي 1995 .

ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

Bartholomew M. Nyagetera, Malaysian Economic Development: Some Lessons for Tanzania, p6, available on the following link,Busines Times of malayzia , 6 October , 2000

David Vinc",Stabilization policy "in the new Palgrave, a dictionary of economics volume, edited by John EatwellMurray,Peter Newman, the Macmillan ren,London,p464.

David Vinc",Stabilization policy "in the new Palgrave, a dictionary of economics volume, edited by JohnEatwellMurray,Peter Newman, the Macmillan Pren,London,p464.

Edward J.Kane ," Economics Statistics & Econometrics," A HarperInternational Edition , New York, 1969, p.12 .

Groslambert ,B. (2003) " ,(**Country Risk Assessment: A Guide to Global Investment Strategy** ,"USA: John Wiley & Sons Ltd.

http://www.cba.edu.kw/malomar/Ch_Last_MAC.doc

http://www.cba.edu.kw/malomar/Ch_Last_MAC.doc

http://www.cba.edu.kw/malomar/Ch_Last_MAC.doc

http://www.iraqiamericanCCI.org/others/free-trade/Index/02t8areer/new-page

Jannson Harry Gardon, Op,Cit, P241

JohansonHary :Essaye in Monetary Economics,2nd ed London George, Allen,1964,p275.

LooSeeBeh" , Administrative Reform: Issues of Ethics and Governance in Malaysia and China Paper

Evaluation of Trade Balance Repair Policies in Hong Kong

Suleiman, A. A. [1] and A. A. A. Bahtoum[2]

[1] College of Upper Asian StudiesDepartment of Political and Economic Science Studies and Research

[2] Faculty of Technology and Development - University of Zagazig

ABSTRACT

The strength of the state's economy is one of the factors of its success and progress among states, because it is in the interest of the individual first and foremost. Whenever there is growth in the economy, the individual's standard of living improves. Which the state takes to achieve economic and social goals that it has set towards supporting economic growth, stabilizing prices, creating job opportunities, promoting exports, liberalizing trade and other goals, and this is only through the means and tools it uses to achieve this approach that it follows in economic behavior. There are many tools that the state controls to achieve Its economic objectives, achieving economic growth, reducing poverty, and equilibrium in the local market of the state, and we mention the taxes by determining the tax rate on establishments, sales and individuals, as well as tax exemption and others, and economic facilities affiliated with the government. Some countries resort to privatizing these projects, and controlling state expenditures. State currency exchange rates, bank interest control, customs duties control, customs exemptions, import duties reduction, bank credit controlThe economic experience in Hong Kong is one of the most important experiments in the world, which has applied for free and open market economy policies and developing government plans to promote economic growth. A reasonable economic growth revives its economies, Hong Kong's economy is a huge financial headquarters depends on services, fiscal, reduction of import duties and bank credit controlIt is greatest experience in the economy of capital non-intervention

[1]()رامى السيد فوزى ،دور الدولة فى التنمية دراسة حالة لدولة ماليزيا،رسالة ماجستيرغير منشورة، ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، مصر، 2011، ص44.

[2]محمد إبراهيم عوض الله ، التنمية الاقتصادية فى هونج كونج دراسةجغرافية ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الزقازيق ،معهد الدراسات والبحوث الآسيوية ،2014،ص 33.